شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

هناك بديل

يبدو أننا نحتاج إلى معجزة لكي ينعقد الاجتماع الموعود لقادة الكتل السياسية المؤلفة للحكومة والبرلمان بعد سلسلة التأجيلات التي لم يعرف الشعب أسبابها ومبرراتها، كما لو أن هؤلاء القادة لم ينبثقوا من هذا الشعب لتمثيله في البرلمان ولخدمته عن طريق الحكومة، كما هو السائد في البلاد الديمقراطية.

ويبدو أننا سنحتاج إلى معجزة أكبر لكي يُنجز الاجتماع المرتقب، إذا انعقد، الغاية منه وهي حل المشاكل العالقة والمعلقة بين هؤلاء القادة الذين يبدون غير مبالين بهذا الخراب الذي يسببه بقاء ملفات مشاكلهم مفتوحة.

لا أحد يستطيع أن يؤكد أن الاجتماع سينعقد، ولا أحد يضمن أن يُسفر الاجتماع، إذا انعقد، عن نتيجة تُذكر.

فهل من خلاص من هذه الدوّامة؟

في مرات سابقة عديدة كان هؤلاء القادة يتداعون أو يُدعون إلى الاجتماع من أجل قضية معينة أو عدة قضايا، فيأتلف شملهم ثم يتشتت من دون أي نتيجة في الغالب، ثم يتداعون أو يُدعون من جديد ويتشتت شملهم بالطريقة نفسها والنتيجة ذاتها من دون أن يكلّوا أو يملّوا، كأنهم أولاد حارة يلعبون العصاري في حارتهم.

هذا تصرّف أقل ما يقال فيه انه لا يليق بقيادات سياسية من المفترض أن تحترم نفسها، ولا يناسب الوضع الصعب الذي تمر به البلاد منذ سنوات عدة، ولا يتوافق مع حاجات الشعب المُلحّة المتمثلة خصوصاً في توفير الأمن وتقديم الخدمات العامة.

والآن إذا ما حدث وعاد القادة إلى الاجتماع مجدداً بدعوة من رئيس الجمهورية وبرعايته ولم يتفقوا ويتوافقوا على شيء كما حصل في المرات السابقة، ما العمل؟ هل يُترك الأمر من جديد إلى مبادرة أخرى من رئيس الجمهورية لجمع شمل القادة في اجتماع غير مضمون النتائج أيضاً؟

أقترح على من لم يزل من هؤلاء القادة يتمتع بقدر كاف من قواه العقلية والنفسية أن يقترح على القادة، قبل أن ينفضّ اجتماعهم من دون نتيجة، البحث في بديل عن هذه الاجتماعات غير المُنتجة.. لا بدّ من وجود بديل أو أكثر.. وأحد هذه البدائل الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة. هذا ليس بالإجراء غير المألوف أو غير البنّاء، ففي كل الدول الديمقراطية عندما تصل الأمور بين السياسيين إلى حال من الاستعصاء والانغلاق تجري الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة.

وراء فكرة الانتخابات المبكرة فكرة بسيطة لكن عظيمة، فما دام الشعب هو الذي انتخب السياسيين لإدارة شؤونه، وما دام السياسيون قد استعصى عليهم أمر التفاهم والتعاون لتحقيق ما انتخبهم الشعب من أجله، فأنهم يُعيدون الأمر إلى صاحب الأمر ، الشعب، لكي يتصرف فينتخب من يراهم أهلاً لإدارة شؤونه في المرحلة التالية غير أولئك الذين فشلوا للتو في هذا.

الانتخابات المبكرة بديل بنّاء ومُثمر ومُنتج للاجتماعات التي لا تُعقد بين قادة الكتل، أو تُعقد من دون نتائج.. هل لديكم بديل آخر؟

● مجلس النواب.. (أرشيف)

العراقيــة: المالكــي مكلّــف بالتفاوضــ لا بالاتفــاق

التيار الصدري: يرفض بقاء الأميركان تحت أي مسمى

كشفت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أمس الجمعة، أن رئيس الوزراء نوري المالكي مكلف بالتفاوض مع الجانب الأميركي لبحث إمكانية تدريب القوات العراقية ولم يخول بعقد اتفاق بهذا الشأن، فيما أشارت العراقية إلى أن الكتل السياسية لا تعرف شيئاً عن نتائج المفاوضات

□ بغداد / المدى

وقال النائب عن العراقية أحمد المساري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الكتل السياسية لا تعرف شيئاً حتى الآن عن نتائج مفاوضات رئيس الوزراء نوري المالكي مع الجانب الأميركي لبحث إمكانية تدريب القوات العراقية".

وأضاف المساري أن "قادة الكتل السياسية كلفوا المالكي خلال اجتماعهم بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني مطلع آب الماضي، بالتفاوض مع الجانب الأميركي"، مؤكداً أنهم "لم يخولوه إبرام أي اتفاق بهذا الشأن".

وأوضح المساري أن "على المالكي أن يُطلع قادة الكتل السياسية على نتائج مفاوضاته مع الجانب الأميركي ليبينوا رأيهم فيها، تمهيداً لعرض الموضوع على مجلس النواب إن تطلب الأمر ذلك".

فيما اكد ائتلاف دولة القانون أن الاتفاق بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأميركية بخصوص بقاء جزء من القوات الأميركية للتدريب، وتسليح الجيش العراقي، لا يحتاج إلى مصادقة البرلمان، وإنما يحتاج موافقة رئيس الوزراء وممثل الولايات المتحدة الأميركية.

وكان عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني جواد البزوني، قد كشف عن اتفاقية بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأميركية تنص على بقاء عدد من القوات الأميركية من دون تصويت البرلمان عليها.

وقال البزوني في تصريح سابق إن الحكومة العراقية وافقت على مقترح الجانب الأميركي ببقاء جزء من القوات الأميركية للتدريب وتسليح الجيش العراقي"، مشيرا إلى أن "بقاءهم سيكون دون قيامهم بعمليات مشتركة مع القوات العراقية". وأضاف أن "رئيس الوزراء سيعطي صلاحية للوزارات الأمنية بتحديد حاجتها بعدد القوات الأميركية التي ستحتاجها".

وأشار إلى أن "هذه الاتفاقية لا تحتاج مصادقة البرلمان عليها، وإنما توقع من قبل رئيس الوزراء وممثل الولايات المتحدة الأميركية".

وتابع البزوني "في حال عدم حسم الوزارات الأمنية فستكون صلاحية رئيس الوزراء بتحديد حاجة القوات الأمنية لأعداد القوات الأميركية".

ومن جانب آخر رفض التيار الصدري بقاء القوات الأميركية في العراق، تحت أي مسمى، مشددا على ضرورة تصويت مجلس النواب على جميع الاتفاقيات التي تبرم مع الجانب الأميركي.

وقال نائب عن التيار الصدري "تم الاتفاق قبل أكثر من شهر تقريبا على مذكرة تفاهم مع الجانب الأمريكي حول بقاء القوات الأمريكية حيث فوضت الكتل السياسية الحكومة العراقية بتلك المفاوضات، وكانت تلك رغبة من الكتل السياسية وليس التيار الصدري، إذ أن تلك الاتفاقية غير خاضعة لتصويت مجلس النواب".

وأكد النائب عن التيار الصدري رافع عبد الجبار في تصريح لـ(المدى) أن "بقاء جزء من القوات الأميركية في العراق لغرض تدريب وتسليح الأجهزة الأمنية العراقية هو عنوان ثان لبقاء القوات الأميركية ونحن نرفض بقاء تلك القوات تحت أي عنوان أو إي مسمى"، وأوضح النائب الصدري "أن جميع الاتفاقيات التي تبرم مع الجانب الأميركي يجب أن تعرض على مجلس النواب لغرض التصويت عليها، ولكي يكون الشعب العراقي على اطلاع تام، بما يجري بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق".

واتفق قادة الكتل السياسية خلال اجتماع عقد، في الثاني من آب الماضي، في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، على بدء الحكومة مباحثات مع الولايات المتحدة بشأن إبقاء عدد من القوات الأميركية لتدريب القوات العراقية بعد موعد الانسحاب الكامل نهاية العام ٢٠١١ الحالي، في حين لاقى ذلك معارضة التيار الصدري الذي رفض أي نوع من المباحثات في إطار إبقاء أميركيين في البلاد بعد نهاية العام. يشار إلى أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أكد، في ٢٢ أيلول ٢٠١١، أن البرلمان مغيب عن المفاوضات بين الحكومة العراقية والجانب الأميركي حول بقاء قواتها في البلاد ومدى جاهزية القوات العراقية، مبينا أنه بانتظار رسالة من الحكومة بشأن تلك المفاوضات.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

دولة القانون يجدد رفضه لمجلسٍ السياسات والعراقية تعتبره جهلاً

□ بغداد/ أحمد الموسوي

● علي الشلاه

اعتبر ائتلاف دولة القانون تمسك القائمة العراقية بمجلس السياسات محاولة لفرض الرؤى على بقية الأطراف، فيما انتقدت القائمة العراقية الموقف، واصفة إياه بالجهل السياسي والدستوري.

واعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه القائمة العراقية في رفضها قبول المجلس الاتحادي بدلاً عن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا إنها دخلت في مسألة فرض الرؤى على باقي الكتل السياسية.

وقال الشلاه لوكالة كل العراق أمس الجمعة إن "تكرار رفض القائمة العراقية أو ما يلوح به البعض من نوابها بهذه المسألة يدخل في باب فرض الرؤى على باقي الكتل السياسية وكأنهم يعتقدون بأنه تنازل عن استحقاقهم لما جاء في اتفاقية أربيل".

وأضاف "من المعروف أن كل شيء نص عليه الدستور أو ما جاء به أفضل من الأشياء غير الدستورية فالمجلس الاتحادي هو دستوري بخلاف مجلس السياسات الذي ولد من خلال الاتفاقات السياسية".

وتساءل النائب عن دولة القانون "لماذا لا نبحث ونتناقش عمّا هو قانوني كالمجلس الاتحادي الذي ينظم عمل السلطة الاتحادية ويرفع لمجلس النواب كل المتطلبات المتعلقة بالتشريع بالإضافة لكونه يمثل حلقة ربط بين السلطات الثلاث وفيه صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية".

من جهتها، انتقدت القائمة العراقية التصريح معتبرةً إياه بالمحاولة للتنصل من الاتفاقات التي أبرمتها الكتل السياسية في أربيل.

وقال النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا "التصريحات الأخيرة لدولة القانون ما هي إلا محاولات لخلط الأوراق والتنصل من اتفاقات أربيل" مشددا على "عدم وجود رابط بين المجلس الاتحادي ومجلس السياسات الإستراتيجية".

وتحدث الملا أمس في اتصال هاتفي مع (المدى) "المجلس الاتحادي يمثل استحقاقا دستوريا كان من المفترض أن يتم تفعيله منذ الدورة الأولى، أما بالنسبة لمجلس السياسات فهو استحقاق دستوري أيضا نصت عليه المادة ١١٠ من الدستور وكرسته اتفاقية أربيل".

وأوضح النائب "لذلك عندما تسعى بعض الأطراف السياسية لإيجاد رابط بين المجلسين فهذا ينم عن جهل سياسي ودستوري".

وأشار الملا إلى أن العراقية حريصة على تفعيل المجلس الاتحادي كحرصها على تفعيل مجلس السياسات الإستراتيجية.

وعن فرص نجاح اجتماع القادة المرتقب في ظل تمسك دولة القانون بموقفه عبّر الملا عن أن "العراق لا يدار من قبل ائتلاف دولة القانون، فالكل يجب أن يكون شريكا في اتخاذ القرارات"، وتابع النائب "هناك فرق بين الوصول إلى السلطة، والنجاح في إدارتها، فالمالكي وحزب الدعوة، استطاعا أن ينجحا في الوصول إلى السلطة، إلا إنهما قد فشلا في عملية إدارتها".

الشهرستــاني يترشــح للتنحيــة بسبــب صفقــات فاســدة

□ عن : أفكار عن العراق

في آب ٢٠١١ قام رئيس الوزراء نوري المالكي بتنحية وزير الكهرباء رعد شلال العاني بسبب صفقتين فاسدتين مع شركات أجنبية لبناء مصانع للطاقة الكهربائية، وجرت تسمية نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ليحل محله. في حينها فتح تحقيق رسمي اظهر اليوم تورط الشهرستاني بالموضوع. في أيلول تم تشكيل لجنة خاصة للنظر في تهم الفساد ضد وزارة الكهرباء، و قالت اللجنة إن لديها دليلا على تورط الشهرستاني في القضية، وأضافت بان لديها وثائق تبين أن الشهرستاني قد وقع أيضا على العقدين موضوع البحث. من جانبه رد الوزير رعد شلال التهمة الموجهة إليه.

و قد أنكر الشهرستاني و كتلة دولة القانون إن كان له أي دور في ذلك. تم استدعاء الشهرستاني أمام البرلمان في شهر آب الماضي مع الوزير شلال إلا انه رفض الإجابة عن أية أسئلة تتعلق بالموضوع. فمثلا لدى سؤاله عن الدور الذي لعبته لجنة الطاقة التي يرأسها، رفض الرد على السؤال. ومن المؤمل استدعاؤه ثانية أمام البرلمان. و لا ندري ما إذا كان سيحضر ام لا وهل ستكون إجاباته مقنعة بهذا الشأن. و بما انه مسؤول كبير وحليف مهم للمالكي، فمن غير المحتمل أن يثمر ذلك عن شيء مهم. في ٢٤ آب رشح المالكي حسين الشهرستاني لإدارة وزارة الكهرباء بالوكالة. وفي ٢٠١٠ تسلم المنصب نفسه عندما قام رئيس الوزراء بتنحية الوزير في بداية الاحتجاجات الشعبية بشأن نقص الكهرباء. كذلك ألقى الشهرستاني التهم ضد شلال فيما يتعلق بالعقدين اللذين كانا سببا للمشاكل. بعد تسلمه المنصب وعد بحل مشاكل الكهرباء في البلاد بحلول ٢٠١٣. و ذكر أن البلد بحاجة إلى المزيد من المصانع لمواجهة الحاجة إلى الطاقة. و هذا ما ناقضه تقرير المنظمة الدولية لتطوير الطاقة الذي يقول إن العراق بحاجة إلى إنفاق ١٢ مليار دولار و إلى إنتاج ١٧ ألف ميغاواط لمواجهة احتياجات المستقبل. بينما تقول الحكومة إنها تحتاج إلى ١٢ ألف ميغاواط فقط. كما انتقدت منظمةُ الطاقة، العراقَ، بسبب مشاريع التطوير المكلفة وافتقاره إلى نظام مركزي لتوزيع الطاقة و إلى قطاع أهلي يقلص التكاليف. كما وجدت لجنة التحقيق الخاصة مشاكل في ١٧ عقدا آخر يخص مصانع الطاقة مما سيوقف المصانع الحكومية. لقد عانى العراق توفير الطاقة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما قصفت قوات التحالف اغلب البنية التحتية للكهرباء. بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ساءت الأمور أكثر بعد تعرّض منظومة الطاقة الكهربائية للسرقة و من ثم لهجوم المتمردين من اجل تقويض الحكومة. أعلنت السلطات عن عقد بعد آخر لبناء مصانع للطاقة ونصب المولدات في هذا العام، إلا أن الكثير منها يواجه المصاعب. لذا فمن غير المحتمل أن يحل العراق هذه المشكلة بوقت قريب رغم الوعود الرسمية.

كنائب لرئيس الوزراء ، فان إحدى المسؤوليات الأولى للشهرستاني هي الإشراف على الكهرباء. فقام، هو والمالكي، بتقديم رعد شلال ككبش فداء في العقود الوهمية رغم تورطه هو نفسه فيها. نتيجة لذلك، تسلم الشهرستاني وزارة الكهرباء للمرة الثانية خلال عامين. انه يستمر بوعوده في حل مشكلة نقص الطاقة المستديمة كما فعل في المرة الأولى التي تسلم فيها الوزارة، برغم عدم احتمال حصول ذلك على المدى القريب.

الوسيلة الوحيدة التي يتمكن فيها من التهرب من الانتقادات بهذا الشأن هي تسمية وزير آخر للكهرباء، وعندها يمكن إلقاء كل اللوم على هذا المرشح في الفشل الحالي و المستقبلي لأن من المستحيل أن يسمح المالكي بإسقاط احد حلفائه الموثوقين في قضية خلاف سياسي. أما حاليا، فيبدو أن إيجاد حلول مهمة لمشاكل الطاقة الكهربائية يحتل أسبقية ثانية بعد المصلحة الشخصية.

ترجمة المدى

الوفد البرلماني يصل طهران

أعلن الوفد البرلماني برئاسة أسامة النجيفي عن وصوله إلى طهران، مؤكدا أنه يضم ممثلين عن جميع الكتل السياسية

وقال النائب عن القائمة العراقية عبد الخضر مهدي الطاهر، الذي يرافق الوفد إن "وفدا برلمانيا يضم ممثلين عن جميع الكتل السياسية برئاسة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وصل، أمس، إلى العاصمة الإيرانية طهران"، مبينا أن "الوفد سيبحث مع كبار المسؤولين الإيرانيين العديد من القضايا العالقة بين البلدين بينها أزمة المياه والقصف الإيراني للحدود العراقية".

الأمن والدفاع تطلب هيكلة القوات الأمنية

دعت لجنة الأمن والدفاع النيابية الحكومة العراقية إلى إعادة النظر بهيكلية المنظومة الأمنية والاستخبارية لكونها غير قادرة على حفظ الأمن.

وبين عضو لجنة الأمن والدفاع والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه أن عدم قدرتها ترجع إلى عدة مسائل منها التوتر الموجود في الساحة السياسية الذي ينعكس سلبا على الواقع الأمني ووجود ظاهرة الفساد داخل المؤسسات الأمنية، موضحا أن هناك ترهلا في المؤسسات وتعدد القرار وعدم وجود التنسيق بين الأجهزة الأمنية.

ثلاثة مشاريع تخص قانون الأحزاب

استبعدت اللجنة القانونية النيابية، التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع قانون الأحزاب خلال الأسبوع المقبل، مشيرة إلى أنها ستقطع شوطا طويلا من المناقشات نتيجة تعدد الصيغ للقانون المذكور.

وقال عضو اللجنة القانونية لطيف الشيخ مصطفى في تصريحات صحفية، إن "ثلاثة مشاريع تخص قانون الأحزاب قدمت للمناقشة في جلسات مجلس النواب، الأول من الحكومة والآخران مقترحا قانون مُقدمان من عشرة أعضاء"، مستبعداً أن "يتم الانتهاء من صياغة القانون في جلسة الأسبوع المقبل لتعدد الآراء حوله".

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون